وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

السبت، 04 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يحقق مكاسب أسبوعية وسط آمال النمو في الصين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الجمعة، لكنها حققت مكاسب أسبوعية بأكثر من 2 ٪ وسط آمال النمو في الصين، حيث تجدد التفاؤل بشأن تعافي الطلب والذي طغى على مخاوف الركود الناجمة عن تزايد مخزونات الخام في الولايات المتحدة وتشديد السياسة النقدية في أوروبا.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 18 سنتا أو 0.2 ٪ إلى 84.57 دولارا للبرميل في الساعة 0739 بتوقيت جرينتش، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 16 سنتًا، بنسبة 0.2 ٪ أيضًا، عند 78.00 دولارًا للبرميل.

وعلى الرغم من الافتتاح المنخفض يوم الجمعة، فقد ارتفع خام برنت بنحو 1.6 ٪ حتى الآن هذا الأسبوع، وفي طريقه للأسبوع الثاني على التوالي من المكاسب، في حين قفز خام غرب تكساس الوسيط بنحو 2,2 ٪، منتعشًا من خسارة صغيرة الأسبوع السابق على أمل تحقيق نمو قوي في الطلب على الوقود في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

جاء التراجع في أسعار النفط مع انخفاض التضخم في منطقة اليورو الشهر الماضي بأقل من المتوقع، مما عزز التوقعات برفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي. وأكدت كريستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس أن البنك المركزي لا يزال يتطلع إلى رفع أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية في 16 مارس. كما تقوم الأسواق بتسعير زيادة أخرى بمقدار 50 نقطة أساس في مايو، وقال محللون من هايتونج فيوتشرز «الإشارات الإيجابية من جانب الطلب حسنت معنويات السوق، مما سمح للنفط بمقاومة ضغوط الدولار القوي في أعقاب بيانات العمالة الأميركية القوية».

وانخفض مؤشر الدولار يوم الجمعة بعد أن ارتفع بنسبة 0.5 ٪ يوم الخميس حيث أظهرت البيانات أن عدد الأميركيين الذين قدموا مطالبات جديدة للحصول على إعانات البطالة انخفض مرة أخرى الأسبوع الماضي، والدولار القوي يجعل النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وأظهر مسح للقطاع الخاص يوم الجمعة في الصين، توسع النشاط في قطاع الخدمات بأسرع وتيرة في ستة أشهر في فبراير، حيث أدت إزالة قيود كوفيد الصارمة إلى إحياء طلب العملاء. نما نشاط التصنيع في الصين الشهر الماضي بأسرع وتيرة منذ أكثر من عقد، مما يعزز التوقعات بانتعاش الطلب على الوقود، من المقرر أن تسجل واردات الصين المنقولة بحرا من النفط الروسي مستوى قياسيًا هذا الشهر مع استفادة المصافي من الأسعار الرخيصة.

وقالت مصادر: إن أكبر مستورد للنفط في العالم أصبح طموحًا بشكل متزايد مع هدف النمو لعام 2023، الذي يحتمل أن يصل إلى 6 ٪ لتعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين والبناء على تعافي واعد بعد الوباء.

كما تجاهلت السوق الأسبوع العاشر على التوالي من زيادة مخزونات الخام في الولايات المتحدة، حيث أبقت الصادرات القياسية من الخام الأميركي الزيادة أقل مما كانت عليه في الأسابيع الأخيرة.

كما ساعدت خطة روسيا لتعميق تخفيضات تصدير النفط في مارس، بما يصل إلى 25 ٪ عن مستوى فبراير، في دعم أسعار النفط. وكتب محللا أيه إن زد، دانييل هاينز، وسوني كوماري يوم الجمعة، في مذكرة للعملاء «إن النمو المتواضع للإمدادات من الولايات المتحدة وتراجع الإمدادات الروسية والطلب القوي، يجب أن تمهد الطريق لارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2023».

وقال تاماس فارجا المحلل لدى بي في إم أويل، إن عودة مخاوف التضخم إلى السطح ساهمت في تدهور الحالة المزاجية. «وسيكون القلق المستمر من التضخم سيكون بمثابة كسر لارتفاع طويل الأمد في المستقبل القريب.» وقال أدت التوقعات المتزايدة برفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي بعد التسارع الأسرع من المتوقع في أسعار المستهلك في عدة دول أوروبية إلى منع النفط من الارتفاع.

وارتفع التضخم في منطقة اليورو في فبراير إلى معدل سنوي أعلى من المتوقع عند 8.5 ٪، وفقًا لتقدير أول من وكالة الإحصاء في الاتحاد الأوروبي. وقال محضر اجتماع البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس إن البنك المركزي قد يستمر في رفع أسعار الفائدة إلى ما بعد اجتماع مارس في غضون أسبوعين، حسبما قال آي إن جي إيكونوميكس.

ضغوط ارتفاع الدولار

كما تعرض النفط لضغوط من ارتفاع الدولار، بعد أن أشارت مطالبات البطالة الأميركية إلى قوة سوق العمل. ومع بيانات أخرى تظهر تكاليف العمالة المتزايدة، يتوقع المستثمرون أن يبقي الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول. انخفض عدد الأميركيين الذين تقدموا بطلبات جديدة للحصول على إعانات البطالة مرة أخرى الأسبوع الماضي، وقال جيم ريتربوش من شركة الاستشارات ريتربوش آند أسوشييتس: «من المرجح أن يحافظ احتمال رفع أسعار الفائدة الأميركية على قوة الدولار الأميركي من خلال توفير محدد صعودي رئيسي لتسعير النفط».

وارتفعت الأسهم الآسيوية يوم الجمعة بعد أن عكست وول ستريت خسائرها وسط إشارات إلى نهج تشديد محسوب في السياسة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وكذلك على احتمالات انتعاش اقتصادي قوي في الصين.

وتعرضت الأسواق العالمية لضربة من جراء مجموعة من البيانات الأميركية القوية خلال الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك مطالبات البطالة الأميركية بين عشية وضحاها، والتي تشير إلى أن الاحتياطي الفيدرالي سيحتاج إلى رفع سعر الفائدة أكثر ولفترة أطول، وتراقب الأسواق أيضًا الاجتماع السنوي للبرلمان الصيني، الذي يبدأ يوم الأحد، لتحديد الأهداف الاقتصادية وانتخاب كبار المسؤولين الاقتصاديين الجدد، كما ساعدت العلامات الناشئة عن انتعاش مطرد في الاقتصاد الصيني في أعقاب تخفيف القيود الصارمة في ديسمبر على إحياء الرغبة في الأصول ذات المخاطر العالية.

وقال المحللون في بنك كومنولث الأسترالي في مذكرة: «نتوقع أن تقدم الحكومة أجندة سياسة داعمة

للنمو، مع دعم كل من قطاعي البنية التحتية والممتلكات». كان أوسع مؤشر إم إس سي أي لأسهم آسيا والمحيط الهادئ خارج اليابان مرتفعًا بنسبة 0.5 ٪ في التعاملات المبكرة، في طريقه لتحقيق أول ارتفاع أسبوعي له في خمسة. والمؤشر مرتفع 1.6 ٪ حتى الآن هذا الشهر.

وتراجعت العقود الآجلة للأسهم الأميركية، ستاندرد آند بورز 500، الخميس بنسبة 0.07 ٪ إلى 3982، لكن المؤشرات الرئيسية انتهت في التداول المنتظم خلال الليل، وارتفعت الأسهم الأسترالية بنسبة 0.36 ٪، مدعومة بمكاسب في قطاع التعدين والقطاع المالي، بينما ارتفع مؤشر نيكاي الياباني بنسبة 1.42 ٪، وكان مؤشر الصين ثابتًا في التعاملات المبكرة، بينما تقدم مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.45 ٪.

وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بحوالي 1 ٪، بينما ارتفع كل من ستاندرد آند بورز 500، وناسداك المركب بحوالي 0.75 ٪، حتى مع انخفاض تيسلا بنسبة 6 ٪ تقريبًا بعد فشلت الشركة في إقناع المستثمرين بقليل من التفاصيل حول خطتها للكشف عن سيارات كهربائية ميسورة التكلفة.

في العملات، انخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس العملة الأميركية مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين الآخرين، إلى 104.86. وارتفع المؤشر الآن بأكثر من 1 ٪ لهذا العام، لكنه لا يزال منخفضًا عن أعلى مستوى له في سبتمبر عند 114 دولارًا.

وتراجع الدولار 0.15 بالمئة إلى 136.55 ين بعد أن صعد إلى 137.10 خلال الليل وهو أعلى مستوى منذ 20 ديسمبر، وارتفع اليورو بنسبة 0.08 ٪ إلى 1.0602 دولار بعد أن تراجع عن أدنى مستوى في شهرين عند 1.0533 دولار في بداية الأسبوع، وكان الذهب أعلى قليلاً، تم تداول الذهب الفوري بسعر 1839.95 دولار للأوقية.

إلى ذلك يتوافد كبار المسؤولين التنفيذيين والمسؤولين في قطاع الطاقة من جميع أنحاء العالم إلى هيوستن الأسبوع المقبل في الوقت الذي تستمر فيه التداعيات السياسية للغزو الروسي لأوكرانيا قبل عام في تشويه خطوط إمداد النفط العالمية ووضع أمن الطاقة على المدى الطويل في أذهان الحكومات.

سيطرح رؤساء ووزراء شركات النفط حجتهم للاستثمار في جميع أشكال الطاقة - الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة - لتلبية الطلب المتزايد وفي نفس الوقت تسريع التحرك نحو صناعة المستقبل منخفضة الكربون، سجل 7000 شخص رقما قياسيا في مناقشة أسبوع سيراويك للوقود الأحفوري والطاقة النظيفة وتخزين الطاقة المتقدم.

كما سيحصل كبار المديرين التنفيذيين في مجال النفط الصخري على قدر أقل من الأضواء. كما اشتبك النفط الصخري الأميركي مع إدارة بايدن بشأن قيود التنقيب عن النفط وانخفاض الاستثمار في الإنتاج الجديد، أصبح الصخر الزيتي عاملاً أقل في الأسواق العالمية، وأصبحت التوترات بين أوبك والصخر الزيتي أقل حدة مما كانت عليه من قبل.

كما طغت شركات النفط الكبرى على النفط الصخري الأميركي حيث تكافح الشركات مع مكاسب أبطأ ومستثمرين متشددة، ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط بشكل طفيف هذا العام بنحو 600 ألف برميل يوميا، مقارنة بقفزة بنحو مليوني برميل يوميا في 2018.

الضغط على كبار المستوردين لاستبدال خام موسكو الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أصبحت روسيا أكبر مورد منفرد للخام إلى الهند خلال العام الماضي، حيث استغلت ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم النفط الروسي المخفض المحظور في الغرب. تعمل روسيا على إعادة توجيه معظم صادراتها من النفط الخام إلى الصين والهند منذ أن أعلن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السبع عن خطط لحظر واردات النفط المنقولة بحراً من روسيا وتحديد سقف لسعر الخام إذا كان سيتم شحنه إلى دول ثالثة باستخدام ناقلات غربية وشركات التأمين.

من المقرر أن تؤدي إعادة فتح أبواب الصين إلى قفزة في الطلب على النفط في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، حيث تنافس روسيا دائمًا مع المملكة العربية السعودية حليفتها في أوبك+. لكن موسكو لا تتخلى عن السوق الهندية أيضًا، حيث تحولت من مورد مهمل قبل عام إلى أكبر مورد نفط منفرد الآن.

لا تلتزم الصين والهند بسقف أسعار مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى - إنهما يسعيان لشراء النفط الخام الرخيص الانتهازي. يعتقد الغرب أن سقف السعر يفيد اثنين من أكبر مستوردي النفط الآسيويين الذين يتمتعون بقدرة تفاوضية للتفاوض على تخفيضات كبيرة من روسيا، مع قيام التجار بتغطية تكاليف الشحن. تعتبر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي النفوذ المتزايد للصين والهند في قيادة صفقة صعبة للنفط الروسي بمثابة نجاح لسياسة أقصى سعر.

يتوقع المحللون أن تصل واردات الصين من النفط إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2023 بسبب زيادة الطلب على وقود النقل ومع بدء تشغيل مصافي التكرير الجديدة. وأصبحت الصين، إلى جانب الهند، من كبار مشتري الخام الروسي بعد الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من النمو المتوقع في الطلب الصيني، تواصل روسيا شحن كميات متزايدة من الخام إلى الهند وتحقق أرقامًا قياسية جديدة كل شهر. واستوردت الهند رقما قياسيا قدره 1.4 مليون برميل يوميا من الخام من روسيا في يناير بزيادة 9.2 بالمئة مقارنة بشهر ديسمبر. وظلت روسيا أكبر مورد لثالث أكبر مستورد في العالم، تليها العراق والسعودية، وشكلت الواردات الروسية 27 ٪ من إجمالي واردات الهند من النفط الخام والبالغة 5 ملايين برميل في اليوم.

الخام والبالغة 5 ملايين برميل في اليوم.

في فبراير، استمرت واردات الهند من روسيا في الارتفاع - إلى ما يقدر بنحو 1.85 مليون برميل في اليوم، بالقرب من الحد الأقصى المحتمل البالغ مليوني برميل يوميًا، وفقًا لبيانات كبلر. وقال فيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في كبلر، إن روسيا عازمة على الحفاظ على السوق الهندية لأنها أكثر ربحًا، وتمنح البائعين مزيدًا من التحكم، وأوقات الشحن من الموانئ الغربية لروسيا أقصر من الصين.

قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت الهند مشتريًا هامشيًا صغيرًا للنفط الخام الروسي. بعد أن بدأ المشترون الغربيون في تجنب النفط الخام من روسيا، أصبحت الهند وجهة رئيسية لصادرات النفط الروسية إلى جانب الصين. حتى بعد أن دخلت مجموعة السبع حيز التنفيذ في أوائل ديسمبر، واصلت الهند شراء كميات كبيرة من الخام الروسي المخفض وبدأت في استيراد بعض أنواع النفط الخام الروسي في القطب الشمالي لأول مرة، مستفيدة من الشحنات الروسية الرخيصة لتلبية الطلب القوي.

أظهرت تقديرات حكومية الشهر الماضي أنه من المتوقع أن يرتفع استهلاك الوقود في الهند بنسبة 4.7 ٪ في السنة المالية المقبلة بين أبريل 2023 ومارس 2024. بالمقارنة بالعام الماضي بلغت الصادرات الروسية إلى الهند رقماً قياسياً قدره 6.67 مليون برميل وإجمالاً، من يونيو إلى ديسمبر 2022، ظلت صادرات الخام الروسية إلى الهند فوق مليون برميل في اليوم، محققة أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 1.19 مليون برميل في اليوم في ديسمبر.

قال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري الشهر الماضي إن الهند ستشتري النفط الذي تستهلكه «أينما كان» إذا كان الاقتصاد مفيدًا للبلاد. وقال الوزير «نشعر اليوم بالثقة في أننا سنكون قادرين على استخدام سوقنا للحصول على مصدر من أي مكان لدينا، ومن أي مكان نحصل فيه على شروط مفيدة».

وقالت الولايات المتحدة إنها لن تفرض عقوبات على الهند لشرائها الخام الروسي. في الواقع، تتلاءم واردات الهند من النفط الروسي الرخيص مع هدف الغرب لمعاقبة بوتين من خلال خفض عائداته النفطية -وهي مصدر رئيسي لإيرادات الميزانية- وفي الوقت نفسه الحفاظ على تدفق النفط الروسي لمنع ارتفاع الأسعار.

وقال جيفري بيات، مساعد وزير الخارجية الأمريكي في مقابلة: «يقدر خبراؤنا أن الهند تتمتع الآن بخصم يبلغ حوالي 15 دولارًا أمريكيًا للبرميل من السعر الذي تدفعه مقابل وارداتها من الخام الروسي».. مضيفا، «لذلك من خلال العمل لمصلحتها الخاصة، من خلال دفع صفقة صعبة للحصول على أقل سعر ممكن، تعمل الهند على تعزيز سياسة تحالف مجموعة السبع، لخفض الإيرادات الروسية».

في فبراير أيضًا، أخبر فيليب أكرمان، سفير ألمانيا في الهند، «لقد أوضحت مرارًا وتكرارًا أن شراء الهند

للنفط من روسيا ليس من أعمالنا، فهذا أمر تقرره الحكومة الهندية وإذا حصلت عليه بسعر منخفض للغاية، كما تعلمون لا يمكنني إلقاء اللوم على الهند لشرائها».

تخطط روسيا لخفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، أو حوالي 5 ٪ من إنتاجها، في مارس بعد أن فرض الغرب سقوفًا لأسعار النفط والمنتجات النفطية الروسية. في حين رفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 قائلة إن إنتاج النفط الخام في يناير انخفض في السعودية والعراق وإيران كجزء من اتفاق المنظمة.

تمكنت روسيا إلى حد كبير من الالتفاف حول الحظر الأوروبي على شراء نفطها الخام، وتحويل التدفقات بشكل أساسي إلى الهند والصين، وإن كان ذلك بأسعار أقل بكثير من معايير الخام العالمية السائدة مثل برنت وغرب تكساس الوسيط وعمان/ دبي. كما رفعت الهند وارداتها من زيت الوقود الروسي منذ الهجوم على أوكرانيا، حيث قدر تتبع محللي السلع الأساسية كبلر، وصول 4.484 مليون برميل في يناير، وهو ثاني أعلى مستوى على الإطلاق بعد 4.88 مليون في أكتوبر، وأكثر من ثلاثة أضعاف متوسط 2021، عند 1.45 مليون برميل في الشهر.

وتحولت الهند أيضًا إلى النافثا الروسية، حيث بلغ وصول اللقيم الكيميائي في فبراير إلى 1.49 مليون برميل، وهو رقم قياسي. نادرا ما اشترت الهند النافثا الروسية قبل الحرب في أوكرانيا، لكنها اشترت المزيد منذ سبتمبر من العام الماضي. ويقول بعض المحللين إن أسعار النفط قد ترتفع في الأسابيع المقبلة بسبب نقص المعروض وانتعاش الطلب، على الرغم من رفع أسعار الفائدة الأمريكية. وقال إدوارد مويا المحلل في أواندا إن الطلب الصيني على الخام الروسي عاد إلى المستويات التي شوهدت في بداية الحرب في أوكرانيا. وقال مويا: «سيحاول الغرب الضغط على الصين والهند من البحث عن مصادر بديلة، الأمر الذي من شأنه أن يبقي سوق النفط مشددة».

رغم ضعف معنويات الأسواق .. النفط ينهي الأسبوع بمكاسب 1.9 ٪

الاقتصادية

استقرت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، مسجلة مكاسب أسبوعية بعد أن عوض تجدد التفاؤل بشأن تعافي الطلب من الصين تأثير مخاوف الركود المتزايدة بسبب زيادة مخزونات الخام الأمريكية وتشديد السياسة النقدية في أوروبا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت إلى 84.79 دولار للبرميل، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي إلى 78.18 دولار للبرميل.

ووفقا لـ»رويترز»، ارتفع خام برنت نحو 1.9 في المائة منذ بداية الأسبوع، بينما حقق خام غرب تكساس الوسيط ارتفاعا بنحو 2.4 في المائة.

ونما نشاط التصنيع في الصين الشهر الماضي بأسرع وتيرة منذ أكثر من عقد، ما يعزز توقعات انتعاش ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد إلغاء قيود مكافحة كوفيد - 19 الصارمة.

ومن المتوقع أن تسجل واردات الصين المنقولة بحرا من النفط الروسي مستوى قياسيا مرتفعا هذا الشهر مع استفادة المصافي من الأسعار المنخفضة.

وأدت تصريحات أدلى بها رافائيل بوستيك، رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي في أتلانتا وقال فيها إنه يجب على البنك الفيدرالي مواصلة رفع أسعار الفائدة بزيادة «ثابتة» بمقدار ربع نقطة مئوية، لتهدئة المخاوف في الولايات المتحدة وساعدت على دعم أسعار النفط الخميس حتى بعد بيانات البطالة القوية.

ومع ذلك، لا تزال السوق تتوخى الحذر من ارتفاع أسرع من المتوقع في أسعار المستهلكين في فرنسا وإسبانيا وألمانيا، ما يعزز توقعات إقدام البنك المركزي الأوروبي على مزيد من رفع الفائدة.

وارتفع التضخم في منطقة اليورو إلى معدل سنوي أعلى من المتوقع عند 8.5 في المائة في شباط (فبراير)، وفقا لتقدير أولي من وكالة إحصاءات الاتحاد الأوروبي.

وضغطت زيادات للأسبوع العاشر على التوالي في مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة أيضا على السوق هذا الأسبوع.

وقال تاماس فارجا، المحلل لدى بي.في.إم أويل «تجدد المخاوف من التضخم ساهم في تدهور المعنويات».

وأدت زيادة مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة للأسبوع العاشر على التوالي أيضا إلى الحد من مكاسب السوق.

كما تعرض النفط لضغوط بسبب ارتفاع الدولار بعد أن أشارت مطالبات البطالة الأمريكية إلى قوة سوق العمل. ومع بيانات أخرى تظهر تزايد تكاليف العمالة، يتوقع المستثمرون أن يواصل الاحتياطي الاتحادي رفع أسعار الفائدة لفترة أطول. وانخفض عدد الأمريكيين، الذين تقدموا بطلبات جديدة للحصول على إعانات البطالة مرة أخرى الأسبوع الماضي.

وأبقت صادرات قياسية من النفط الخام الأمريكي الزيادة أقل مما كانت عليه في الأسابيع الماضية، إذ ارتفعت الشحنات إلى 5.6 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي، وفقا لإدارة معلومات الطاقة.

وقال محللو سيتي في مذكرة للعملاء «مخزونات الخام الأمريكية أبطأت زياداتها لكنها ظلت أعلى من نطاق خمسة أعوام مع تباطؤ الزيادة بسبب ارتفاع إجمالي الصادرات إلى مستويات قياسية جديدة».

في غضون ذلك، وصل النفط الخام الذي تعالجه مصافي التكرير الهندية إلى مستويات قياسية في يناير، حسبما أظهرت بيانات حكومية مبدئية، إذ عززت البلاد وارداتها من البراميل الروسية، التي نأت عنها الدول الغربية.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 82.57 دولار للبرميل، مقابل 81.91 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» إن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثاني ارتفاع له على التوالي وأن السلة كسبت نحو دولارين، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 80.52 دولار للبرميل.

إلى ذلك، أعلنت «أدنوك للغاز» الإماراتية أمس، تحديد السعر النهائي للاكتتاب العام عند 2.37 درهم للسهم الواحد «0.645 دولار»، ما يعني أن حجم الطرح يبلغ نحو 2.5 مليار دولار وأن القيمة السوقية للشركة بلغت نحو 50 مليار دولار.

وكانت الشركة قد أعلنت قرارها رفع حجم الطرح الأولي إلى 5 في المائة من أسهم الشركة «3.84 مليار سهم» بدلا من 4 في المائة بسبب الطلب الكبير من المستثمرين.

وتجاوزت قيمة إجمالي الطلب على أسهم الطرح 124 مليار دولار، أي أنه تجاوز القيمة المستهدفة بـ 50 مرة، ما يجعل الاكتتاب العام أكبر إدراج على الإطلاق في سوق أبوظبي للأوراق المالية، بحسب الشركة. ونقل بيان للشركة عن رئيس الشؤون المالية خالد الزعابي «نحن سعداء بالطلب غير المسبوق الذي شهده طرح أدنوك للغاز من شريحة المستثمرين الأفراد في دولة الإمارات، وكذلك من المؤسسات الاستثمارية

المحلية والعالمية».

وسيتم بدء الإدراج والتداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية في 13 مارس المقبل. وقالت مونيكا مالك كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري إن «الطلب القوي على الاكتتاب يعكس عددا من العوامل، بما في ذلك الدور المهم الذي سيلعبه الغاز عالميا كوقود انتقالي أنظف وتوقعات الطلب القوية من أوروبا».

وتبلغ طاقة الشركة الإنتاجية نحو عشرة مليارات قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميا، وتقدم الشركة خدماتها لمجموعة كبيرة من العملاء المحليين والدوليين من خلال محفظة واسعة من المنتجات.

وهي توفر نحو 60 في المائة من احتياجات دولة الإمارات من الغاز، كما تصدر الغاز الطبيعي والمنتجات ذات الصلة لمجموعة من الزبائن في أكثر من 20 دولة.

«شل»: العالم سيحتاج إلى النفط والغاز مدة طويلة مقبلة

الاقتصادية

قال وائل صوان الرئيس التنفيذي الجديد لشركة شل للطاقة إن خفض إنتاج النفط والغاز سيكون له أثر سيئ في المستهلكين، مكررا موقفا محوريا دعت إليه شركات كبرى أخرى في مجال الطاقة فيما يتعلق بالوقود التقليدي وأمن الطاقة.

وحسبما أفادت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، ذكر صوان في مقابلة إذاعية «أتبنى وجهة نظر راسخة أن العالم سيحتاج إلى النفط والغاز مدة طويلة مقبلة. وعلى هذا النحو، لن يكون خفض إنتاج النفط والغاز نافعا». وقالت شركة «بريتيش بتروليام»، أقرب نظراء شل، الشهر الماضي إنها ستبطئ من الخفض المزمع في إنتاجها من النفط والغاز لضمان الاعتمادية على إمداد الطاقة بعد الاضطراب الذي سببته حرب روسيا في أوكرانيا.

وأوضح صوان: «بالطبع رأينا خلال 2022 مدى هشاشة منظومة الطاقة. إن رؤية الأسعار تبدأ في الارتفاع بصورة مفاجئة ليس نافعا لأي طرف، خاصة المستهلك». وتبحث الإدارة التنفيذية في شركة «شل» نقل المقر الرئيس للشركة من أوروبا إلى الولايات المتحدة ونقل إدراجها بالكامل إلى «وول ستريت» بدلا من الإدراجات الثلاثة للشركة حاليا في بورصات لندن وأمستردام ونيويورك.

وتهدف هذه النقلة إلى سد الفجوة في القيمة السوقية للشركة ونظيراتها الأمريكية خصوصا «إكسون موبيل» و«شيفرون». وتقدر قيمة «شل» السوقية في بورصة نيويورك حاليا بنحو 215 مليار دولار مقارنة بضعف ذلك تقريبا لـ«إكسون موبيل» عند 450 مليار دولار ولـ«شيفرون» عند 310 مليارات دولار.

ويقف خلف هذه الخطة، التي ما زالت داخلية وكشفتها الصحافة الغربية، الرئيس التنفيذي الجديد لشركة «شل»، الذي عين مجموعة من المديرين التنفيذيين لمراجعة أجزاء من أعمال «شل». وقد تشمل المراجعة

إسـقاط الالتزام الذي أقرته «شـل» ويقضي بانخفاض إنتاج الشـركة من النفط بنسـبة 1 إلى 2 في المائة سـنويا بـدءا من 2019 كجزء من خطتهـا لخفض الانبعاثات.

موسكو: لن نعتمد على الغرب كشريك في مجال الطاقة .. تفجير خطوط الأنابيب لن يتكرر

الاقتصادية

قال سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي إن بلاده «لن تسمح للغرب بتفجير خطوط أنابيب الغاز مرة أخرى»، موضحا أن موسكو لن تعتمد على الغرب بعد الآن كشريك في مجال الطاقة.

وأوضحت موسكو أن الدول الغربية مسؤولة عن الانفجارات التي ألحقت أضرارا بخطوط أنابيب نورد ستريم في سبتمبر وهو ما نفته تلك الدول ودعت إلى إجراء تحقيق دولي.

أدلى لافروف بهذه التصريحات في فعالية بالهند بعد يوم من حضوره اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة العشرين، وفقا لـ«رويترز».

وكانت روسيا هي المورد الرئيس للديزل في أوروبا وكانت تزود القارة بما يقرب من 60 في المائة من احتياجاتها.

وأدى الحظر الكامل الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على منتجات النفط الروسية، ودخل حيز التنفيذ في الخامس من فبراير، إلى تعطيل هذه التجارة على نطاق واسع، ما أجبر موسكو على إيجاد مشترين جدد لمنتجاتها النفطية الأخرى ونواتج التقطير.

وبحسب بيانات رفينيتيف، انخفضت تدفقات الديزل من روسيا ودول البلطيق إلى أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ 1.77 مليون طن في فبراير.

وتوجهت نصف هذه الكمية تقريبا إلى تركيا، بينما اتجهت الكمية المتبقية في الأغلب إلى مواقع يتم فيها التسليم من سفينة إلى أخرى.

وتعمل روسيا أيضا على تحويل كميات من الديزل منخفض الكبريت من موانئها على بحر البلطيق إلى المغرب والجزائر وغانا والبرازيل.

وبحسب تقديرات، سجلت هوامش أرباح الديزل الأوروبية، التي حققت رقما قياسيا عند نحو 81 دولارا للبرميل في أكتوبر من العام الماضي، تراجعا كبيرا إلى نحو 30 دولارا للبرميل وسط زيادة الواردات والطقس المعتدل.

ووفقا لشركة الاستشارات الهولندية إنسايتس جلوبال، تراجعت مخزونات زيت الغاز والديزل المحتفظ بها

في منطقة أمستردام - روتردام - أنتويرب للتكرير والتخزين بشكل طفيف في الأسبوع الماضي، لكن بعد تحقيق مكاسب على مدى أربعة أسابيع.

ومن المحتمل أن تنهي أوروبا موسم التدفئة الشتوي ومستودعات تخزين الغاز لديها مملوءة بنسبة 54 في المائة، بحسب وارين باترسون رئيس قطاع أسواق السلع في مجموعة آي. إن. جي جروب المصرفية الهولندية العملاقة.

وأضاف «هذا يعني أن الدول ستتمكن من استكمال ملء المستودعات خلال الصيف دون أن يؤدي ذلك إلى الضغط على السوق العالمية وارتفاع الأسعار كما حدث في الصيف الماضي عندما وصلت أسعار الغاز الطبيعي إلى مستويات عالية للغاية».

وارتفع سعر عقود الغاز القياسية الهولندية تسليم الشهر المقبل بنسبة 0.3 في المائة إلى 47.24 يورو لكل ميجاواط، في حين ارتفعت أسعار العقود البريطانية بنسبة 0.5 في المائة.

كما تذبذبت أسعار الكهرباء في ألمانيا تسليم الشهر المقبل. وبلغ سعر الغاز الطبيعي المسال في شمال غرب أوروبا 13.09 دولار لكل مليون وحدة حرارية، بارتفاع طفيف عن أقل مستوياته منذ بدء تداول هذه العقود في أوائل ديسمبر الماضي.

الطاقة النظيفة تفتح آفاقا للمستشارين والوسطاء

ستيفين فولي وديريك براور من نيويورك

الاقتصادية

تعمل حزمة إدارة بايدن لدعم الطاقة النظيفة التي تبلغ قيمتها 370 مليار دولار، على زيادة نشاط المستشارين والمحامين والوسطاء، بعد السماح ببيع الخصومات الضريبية الخضراء في السوق المفتوحة لأول مرة.

يقول مخضرمو تمويل الطاقة النظيفة إن الهيكل الرائد للحوافز، المضمن في قانون خفض التضخم قد يصبح بمثل أهمية حجم الحوافز غير المسبوق، كونه يجلب مصادر جديدة لرأس المال، إضافة إلى مجموعة من الفرص للوسطاء.

يستكشف رواد الأعمال بالفعل منتجات جديدة، بما فيها منصات تداول للخصومات الضريبية، للاستفادة من التشريعات.

في الأثناء، أخبر محامون ومستشارون فاينانشيال تايمز إن أول بيع لخصم ضريبي لقانون خفض التضخم قد يأتي في أي لحظة، مشيرين إلى أن صحفا تتداول بالفعل الشروط المالية الخاصة للطاقة المتجددة.

قال جريج ماتلوك، قائد الطاقة المتجددة للأمريكتين في شركة آي واي الاستشارية، «في الوقت الحالي يعمل الناس بجهد لتشغيل السوق. هذه صناعة مزدهرة على عدة جبهات».

رحب ماتلوك بقانون خفض التضخم باعتباره أكبر حزمة دعم لانتقال الطاقة من قبل أي دولة، حيث يزيد سخاء الحكومة الأمريكية مع سلسلة التوريد الخاصة بالتكنولوجيا الخضراء ويسبب الذعر في أوروبا، لأنه يمكن أن يجذب استثمارات كبيرة إلى الولايات المتحدة.

يعطي القانون مطوري مشاريع الطاقة المتجددة والمصنعين طرائق جديدة للحصول على قيمة الخصومات الضريبية مقدما – عنصر مهم لأن المشاريع لا تجني أرباحا خاضعة للضريبة لأعوام عادة.

الشركات التي لديها التزامات ضريبية تريد موازنتها تمكنت من الاستثمار في شراكات «حقوق الملكية الضريبية» مع المطورين، لكن الصفقات تمثل التزامات معقدة وطويلة المدى، لذا اقتصر المشاركون على البنوك الكبرى وعدد قليل من المجموعات الأخرى.

قال جون جيميجليانو، من قسم ممارسات الضرائب الوطنية في شركة كيه بي إم جي، «تفضل حقوق

لكية الضريبية أنواعا معينة من المشاريع وأنواعا معينة من المستثمرين، لكننا لسنا بحاجة إلى أن يخبرنا جيه بي مورجان أن لدينا مشروعا جيدا».

إلياس هينكلي، شريك في شركة بيكر بوتس للمحاماة، يتوقع أن تصبح مزيد من الشركات مشترية للخصومات الضريبية، بعد أن أصبحت الآن غير مضطرة لتحمل «الضرر الدماغي» الناتج عن شراكة حقوق الملكية الضريبية.

من جانبه، قال ماتلوك، من آي واي، إن الخصومات ستجذب الشركات التي ليس لديها التزامات ضريبية كبيرة كل عام لكنها تريد الدخول إلى السوق من حين إلى آخر.

تم تصميم قانون خفض التضخم لإثارة تدفق رأس المال خصوصا إلى القطاعات الناشئة مثل الهيدروجين والغاز المتجدد وتصنيع البطاريات – من ضمن التكنولوجيا الجديدة التي تعد مهمة حيث تحاول إدارة بايدن التنافس مع الصين في سباق الطاقة النظيفة العالمية وإزالة الكربون من الاقتصاد الأمريكي في محاولة للتصدي لتغير المناخ.

إضافة إلى الخصم الضريبي بنسبة 30 في المائة، تتوافر مزيد من الإعفاءات الضريبية لبعض المطورين الذين يمتثلون لمتطلبات الأجور أو تحديد مواقع المشاريع في مناطق الوقود التقليدي السابقة.

قال المحامون في فينسون آند إلكينز، إن الخصومات المكدسة ستعادل 50 في المائة من القيمة العادلة للمشروع، لكن ما يصل إلى 60 إلى 65 في المائة من التكاليف المباشرة للمطورين. تشير المؤشرات الأولية إلى أن المستثمرين الضريبيين يمكنهم شراء دولار واحد من الخصومات الضريبية بنحو 90 سنتا.

كما سمح قانون خفض التضخم لمطوري مشاريع الطاقة الشمسية بالحصول على خصومات ضريبية على أساس الإنتاج السنوي بدلا من الاستثمار الأولي، ما يعني أنه يمكن بيعها في أجزاء أصغر لمجموعة أكبر من المشترين. قال مايك جويس، محامي صفقات في فينسون آند إلكينز، «هناك عدد كبير جدا من مستثمري الضرائب الذين يمكنهم كتابة شيك كبير». «لقد كسر قانون خفض التضخم جمود السعة وتعامل مع بعض منه».

قال محامون ومستشارون إنهم شهدوا زيادة كبيرة في العمل منذ إقرار القانون، وسيزيد مع تطوير هياكل مالية جديدة وبدء احتياج مشتري وبائعي الخصومات الضريبية إلى بذل العناية الواجبة.

أسس إيريك أندروود، الذي عمل ممولا للشركات في مشاريع الطاقة المتجددة لشركة ماراثون كابيتال وآيلا إينيرجيا، شركة بيسس كلايمت الناشئة في تشرين الأول (أكتوبر)، بعد شهرين من إقرار قانون خفض التضخم. تهدف بيسس إلى أن تكون سوقا للخصومات الضريبية لمشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة نسبيا.

قال أندروود، «إن قانون خفض التضخم تغيير جذري لتمويل المناخ. وجهة نظرنا هي أنه سيمكن ألف شركة تالية من المشاركة في مشاريع المناخ».

قال جوردان تامشين، رئيس أعمال التأمين الضريبي في سي إيه سي سبيشاليتي، شركة وسيطة، إن قانون خفض التضخم قد أوجد فرصة لأنواع جديدة من منتجات التأمين أيضا. وقال إنه يمكن أن تكون هناك ذاتية كبيرة في حساب قيمة الخصم الضريبي، وبالتالي سيكون هناك خطر احتمالية استرداد دائرة الإيرادات الداخلية بعض ذلك أو كله في المراجعة.

توقع أن يتم الانتهاء من أول تحويل للخصم الضريبي بحلول نهاية هذا الشهر.

قال هينكلي، محامي بيكر بوتس، إنه لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن تنفيذ القانون، حيث تعمل وزارة الخزانة الأمريكية على وضع إرشادات بشأن تحويل الخصومات والأحكام الأخرى. وقال إن هياكل حقوق الملكية الضريبية التقليدية يمكن أن تهيمن لفترة من الوقت، مع حدوث مبيعات الخصومات على الهامش. مع ذلك، إن النشاط الذي يحفزه قانون خفض التضخم سيزداد بسرعة.

«سأصفه بأنه 95 في المائة من الحماس و5 في المائة من النشاط في الوقت الحالي، لكن في الأشهر القليلة المقبلة سيتغير ذلك وستكون هناك كثير من الدولارات المتدفقة»، كما قال.

أوروبا ترجئ التصويت على حظر بيع سيارات «الاحتراق الداخلي»

الشرق الأوسط

أعلن متحدث باسم الرئاسة السويدية لمجلس الاتحاد الأوروبي، يوم الجمعة، تأجيل التصويت على حظر بيع السيارات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي في التكتل ابتداء من عام 2035. وأضاف أن دول الاتحاد الأوروبي «ستعود إلى القضية في الوقت المناسب».

وينظر إلى التصويت، الذي كان من المقرر أن يجري يوم الثلاثاء المقبل، بوصفه إجراء شكليا؛ حيث إن دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، توصلا إلى اتفاق في الرأي حول القضية، في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي. وكان وزير المالية الألماني كريستيان ليندنر أكد رفض حزبه (الحزب الديمقراطي الحر) لخطط الاتحاد الأوروبي الخاصة بفرض حظر كامل على سيارات محركات الاحتراق الجديدة داخل التكتل ابتداء من عام 2035.

وفي تصريحات لمجموعة «فونكه» الإعلامية الألمانية، الصادرة يوم الخميس، قال ليندنر: «هدفنا هو استمرار ترخيص السيارات الجديدة ذات محركات الاحتراق في ألمانيا حتى بعد عام 2035، غير أنه يتعين لهذه السيارات أن تسير عندئذ بوقود صديق للبيئة والمناخ».

تجدر الإشارة إلى أنه كان من المنتظر أن يجري يوم الثلاثاء المقبل التصويت على حظر إصدار تراخيص للسيارات الجديدة التي تسير بالبنزين والديزل في الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام 2035 رغم اعتراضات الحكومة الألمانية.

كان وزير النقل الألماني فولكر فيسينغ (من حزب ليندنر) انتقد المفوضية الأوروبية بسبب عدم تقديمها حتى الآن لمقترح يتعلق بكيفية ترخيص السيارات التي تسير بأنواع وقود صديق للمناخ بعد عام 2035، وهدد فيسينغ برفض بلاده خطط المفوضية، الأمر الذي يمكن أن يحرم المشروع عندئذ من الأغلبية اللازمة له.

وفي المقابل، تدعو وزيرة البيئة الألمانية شتيفي ليمكه (من حزب الخضر) إلى موافقة بلادها على مشروع المفوضية. والخطط التي تهدف إلى تقليص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من الشاحنات الصغيرة والسيارات الجديدة بواقع 100 في المائة بحلول عام 2035، مما يعني فرض حظر فعلي على المبيعات،

تأتي في إطار حزمة أوسع لمعالجة التغير المناخي.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بواقع 55 في المائة على الأقل، بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 1990، وتحقيق الحياد المناخي في عام 2050.

«حرس المنشآت» يهدد بتعطيل حقول النفط الليبية

الشرق الأوسط

عاد قطاع النفط في ليبيا إلى دائرة التهديد مجدداً، بعد تلويح جهاز حرس المنشآت في غرب البلاد بإغلاق بعض الحقول والموانئ، «إذا لم تستجب السلطات لطلب تعديل الأوضاع المالية لعناصره، أسوة بموظفي المؤسسة الوطنية للنفط».

ونظّم أفراد الجهاز في مناطق عدة بغرب البلاد وقفات احتجاجية، مساء أول من أمس (الخميس)، استعرضوا فيها مطالبهم، التي تضمنت ضرورة تسوية رواتبهم وأوضاعهم المعيشية، وتفعيل نظام التأمين الصحي، بالإضافة إلى صيانة المنشآت، ومدّهم بالمعدات اللازمة لعملية الإنتاج.

وقال مصدر بالمجلس الرئاسي الليبي لـ«الشرق الأوسط»، أمس، إن رئيسه محمد المنفي «أحيط علماً بمطالب حرس المنشآت النفطية التابع للمجلس، ودعا إلى دراستها والاستجابة لها»، لكنه أشار إلى ضرورة «النأي بالقطاع عن أي مطالب قد تضر بالمصلحة العامة للمواطنين».

وتلا أحد المحتجين في مصفاة الزاوية (غرب) بياناً، انتقد فيه ما سمّاه «حالة اللامبالاة» التي قال إن «مؤسسات عدة تنتهجها» حيالهم، إلى جانب «حرمانهم من حقوقهم المشروعة والممنوحة لهم بالقانون»، مشيراً إلى أن «تجاهلهم أسهم في تزايد الشعور بالإحباط الشديد لديهم، خصوصاً بعد زيادة رواتب العاملين بمؤسسة النفط». مضيفاً: «نوجّه نحن حرس المنشآت النفطية، من ضباط وضباط صف وجنود وموظفين، النداء الأخير بعد سنوات من الانتظار، ونكون بعد ذلك قد أبرأنا ذمتنا وأدّينا ما علينا من حقوق... وإلى جانب رفع رواتبنا، نطالب بصرف الفروق المالية للشهرين الماضيين، وصيانة المواقع كافة، التابعة للجهاز لضمان سير العمل بصورة أفضل، بالإضافة إلى دعم الجهاز بالمعدات والسيارات، وبسط الأمن في كل المواقع النفطية».

ولم يكن تهديد حرس المنشآت بتعطيل ضخ النفط هو الوحيد من نوعه خلال الأشهر الماضية، فقد سبق أن هدد نائب رئيس المجلس الأعلى لمشايخ وأعيان ليبيا، السنوسي الحليق، نهاية يناير (كانون الثاني) «باتخاذ خطوات تصعيدية، تتمثل في إغلاق الحقول والموانئ النفطية، ووقف خطوط إمداد الغاز إلى إيطاليا، في كل المناطق الواقعة في سرت (وسط)، وجنوب شرقي ليبيا».

وجاءت تهديدات الحليق على خلفية الاتفاقية، التي وقعتها حكومة عبد الحميد الدبيبة المؤقتة مع إيطاليا،

والتي وصفها الحليق حينها بأنها «غير قانونية».

وكان جهاز حرس المنشآت النفطية، برئاسة العميد عبد الرزاق الخرماني، قد أبلغ منتسبي الجهاز بأنه تم تجهيز حوافز وراتب شهر يناير الماضي، ودعا مندوبي الفروع للتوجه إلى الإدارة المالية لتسلمها، وتوزيعها على أفراد الجهاز. ومنذ اندلاع «ثورة 17 فبراير» عام 2011، وقطاع النفط في ليبيا يشهد إضرابات كثيرة، تؤدي أحياناً إلى إغلاق حقول وموانئ نفطية لأشهر عدة. وسبق أن هدد الاتحاد العام لعمال النفط والغاز في سبتمبر (أيلول) الماضي بتنظيم إضراب عام عن العمل، لحين الاستجابة لمطالبهم، المتمثلة في زيادة رواتبهم بنسبة 67 في المائة، إلى جانب العمل على تحسين أوضاعهم المعيشية.

وفي سيناريو متكرر، يتم من حين لآخر إغلاق الحقول والموانئ النفطية بسبب خلافات سياسية، أو احتجاجات عمالية أو تهديدات أمنية، ما يحرم الليبيين من «قوت الشعب»، الذي يشكل 98 في المائة من مصدر ثروتهم، ولذلك يطالب الليبيون دائماً بـ«عدم تسييس» قطاع النفط، أو الإضرار به من أي طرف.

بريطانيا تمدد دعم فواتير الطاقة 3 أشهر

الشرق الأوسط

ذكرت صحيفة «تايمز» البريطانية يوم الجمعة، أن وزير المالية البريطاني جيريمي هانت، من المقرر أن يمدد دعم فواتير الطاقة المنزلية لمدة 3 أشهر بعد شهر أبريل (نيسان) المقبل، في خطوة من شأنها أن تخفف ضغوط تكاليف المعيشة في البلاد.

ومن المقرر خفض الدعم الحكومي بدءاً من الشهر المقبل، وهو ما يعني ارتفاع متوسط الفواتير السنوية إلى 3000 جنيه إسترليني (3594 دولاراً)، من مستوى متوسط يبلغ 2500 جنيه حالياً. ومن المقرر أن يلقي هانت بياناً بشأن الموازنة في 15 مارس (آذار) الحالي.

وقال مصدر مطلع إن هانت يعتزم بذلك تمديد حماية المواطنين البريطانيين من ارتفاع أسعار الطاقة.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن المصدر القول إن هانت طالب شركات الطاقة البريطانية بالاستعداد من أجل تمديد العمل ببرنامج ضمان فواتير الطاقة.

وقاوم هانت في السابق، الدعوات لتمديد برنامج دعم فواتير الطاقة، وقال الشهر الماضي، إنه مكلف للغاية بالنسبة للخزانة العامة... لكنه منذ ذلك الوقت، يتعرض لضغوط قوية من جانب منظمات الدفاع عن المستهلكين والجمعيات الخيرية من أجل تمديده، في ظل تصاعد التحذيرات من أن إلغاء البرنامج سيدفع بمزيد من البريطانيين إلى دائرة الفقر.

وفي غضون ذلك، صرح مايكل ساوندرز، العضو السابق بلجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا (البنك المركزي البريطاني)، بأنه يؤيد الآن إبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة في البلاد.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» عن ساوندرز، الذي انتهت فترة ولايته باللجنة في أغسطس (آب) الماضي، قوله إنه لو كان لا يزال عضواً في اللجنة التي تضم 9 أعضاء، لكان صوت لصالح رفع الفائدة بواقع ربع نقطة لتصل إلى 4.25 بالمائة. وأضاف أن أسرع دورة للتشديد المالي تم تطبيقها في بريطانيا خلال 3 عقود بدأت تؤتي ثمارها على الاقتصاد، وأن المسؤولين أصبح أمامهم عمل قليل لكبح جماح التضخم.

وأوضح ساوندرز في مقابلة مع «بلومبرغ يو كيه»: «استناداً إلى الدلائل المتاحة لدينا حتى الآن، قبل عدة أسابيع من انعقاد الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية، فإنني على الأرجح كنت سأصوت لصالح رفع الفائدة، ولكن بنسبة أقل مثل 25 نقطة أساس، بدلاً من 50 أو 75 نقطة، مثلما كنا نفعل خلال الربعين

السنويين الماضيين». وأضاف: «لا أعتقد أننا بحاجة للقيام بأكثر من ذلك».

وكان هوو بيل، كبير المحللين الاقتصاديين لدى بنك إنجلترا، صرح يوم الخميس، بأن اقتصاد بريطانيا حقق تعافياً «أقوى قليلاً من التوقعات» خلال الشهر الماضي، في حين جاء نمو الأجور أقوى مما كان يعتقد.

وقال بيل، بحسب التصريحات التي نشرها بنك إنجلترا، إن «المؤشرات التي أصبحت متاحة منذ نشر التوقعات (في الشهر الماضي) أشارت إلى ارتفاع البيانات الاقتصادية، مما يؤكد أن زخم النشاط الاقتصادي الحالي أقوى قليلاً من التوقعات». وأضاف: «على سبيل المثال، أشار تقرير نمو أجور القطاع الخاص الذي نشر بعد نشر توقعات البنك المركزي إلى ارتفاع طفيف في معدل نمو الأجور».

وفي الوقت نفسه، حذر بيل من أن الشركات قد تتحرك نحو زيادة الأسعار لاسترداد التكاليف والمضي قدماً في تحسين هوامش أرباحها. وكان بنك إنجلترا قد رفع سعر الفائدة القياسي بواقع 390 نقطة أساس منذ أواخر 2021، ليصل إلى 4 بالمائة، في أعلى معدل له منذ عام 2008.

هل يواجه أوبك+ تحجيمًا لدوره بعد حرب أوكرانيا؟

أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن تحالف أوبك+ واجه تحجيمًا لدوره، جراء الحرب في أوكرانيا، التي بدأت في 24 فبراير/شباط من العام المنصرم (2022).

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج «أنسيات الطاقة»، بموقع تويتر، جاءت بعنوان «بعد عام على غزو أوكرانيا.. كيف غيّرت الحرب الأسواق العالمية للنفط والغاز؟.. وما التوقعات المستقبلية في ظل استمرار هذه الحرب؟».

وأوضح الحجي أن أوبك+ كان يتحكم جزئيًا في سوق النفط العالمية، إلّا أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن استعملت مخزون النفط الإستراتيجي، بكميات ضخمة بلغت نحو 180 مليون برميل، ما أسفر عن تحجيم دول التحالف.

تحجيم دور أوبك+

قال الدكتور أنس الحجي، إن دور تحالف أوبك+ يواجه التحجيم مستقبلًا بسبب السحب من المخزون الإستراتيجي الأميركي من جهة، وكذلك سوء البيانات الرسمية المتعلقة بأسواق النفط من جهة أخرى. وتابع: «الكميات المسحوبة من مخزون النفط الإستراتيجي الأميركي بلغت 220 مليون برميل خلال العام الماضي (2022)، وذلك بسبب متطلبات الكونغرس وأمور أخرى، بجانب الطلب في الصين وإمكان أن تلعب في الأسواق خلال المدة المقبلة، كلها أمور يمكن أن تحجّم دور التحالف في المستقبل».

وأضاف الحجي: «هناك درس كبير، ولكن لا أحد يعرف كيف ستتعامل معه دول التحالف، وهو أنه -مثلًا- في

حالة استعمال كل من الولايات المتحدة والصين لمخزوناتهما الإستراتيجية، فإن التصرف المنطقي من جانب دول التحالف هو أن تخفض إنتاجها في المرحلة التالية لهذا الاستعمال».

وأوضح أن السبب وراء خفض الإنتاج في هذه الحالة هو أن تمنع هذه الدول من ملء مخزوناتها الإستراتيجية، والحفاظ على مخزون قليل يؤدي إلى مساعدة هذه الدول فقط في أوقات الأزمات، ولكن إذا تراجعت الأسعار وترجّت دول أوبك+ هذه الدول للشراء منها، كما حدث في 2020، فهذا تصرف خاطئ.

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن الحرب في أوكرانيا أدت بشكل صريح لهذه الأزمات، التي أسهمت في تراجع دور تحالف أوبك+، سواء خلال المدة الماضية أو مستقبلًا، والمتمثلة في استعمال المخزون الإستراتيجي الأميركي وسوء البيانات.

إنتاج النفط الروسي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن التوقعات السابقة لبدء الحرب في أوكرانيا افترضت أن يزيد إنتاج النفط الروسي، ولكن الآن نجد أن موسكو لم تتمكن من العودة بحجم إنتاجها إلى مرحلة ما قبل جائحة كورونا.

وأشار إلى أن موسكو زادت من حجم إنتاجها النفطي خلال الشهرين الأخيرين، وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع العودة إلى إنتاج عام 2019، مضيفًا: «يبدو واضحًا أن روسيا لن تستطيع زيادة الإنتاج كما كان مقررًا».

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حجم إنتاج النفط الروسي خلال المدة من 2019 حتى 2023:

يشار إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا بدأ في 24 فبراير/شباط من العام المنصرم 2022، إذ واجهت موسكو بعدها سلسلة من العقوبات، بلغت ذروتها في ديسمبر/كانون الأول الماضي، مع بدء تطبيق الحظر الصادرات المنقولة بحرًا.

كما اتفقت دول الاتحاد الأوروبي وأميركا وأستراليا ومجموعة الدول الـ7 على فرض سقف لأسعار النفط الروسي عند 60 دولارًا للبرميل، قبل أن يبدأ تطبيق الحظر على المشتقات النفطية الروسية في 5 فبراير/ شباط الماضي 2023.

رئيس أرامكو السعودية: نقص الاستثمارات في قطاع النفط يهدد المعروض العالمي

مال

حذر أمين الناصر الرئيس التنفيذي وكبير الإداريين التنفيذيين لشركة أرامكو السعودية من أن نقص الاستثمار المزمن في قطاع الهيدروكربون سيبقي على المعروض العالمي مشدداً، بما يشير إلى ارتفاع أسعار الطاقة في المستقبل في ظل إعادة فتح اقتصاد الصين.

وفي تصريحات لـCNBC، قال الناصر إن نقص الاستثمارات في مجال التنقيب عن النفط أو حتى على صعيد التكرير لا يزال قائماً.

وكان آخر تقرير لوكالة الطاقة الدولية أشار إلى أن الطلب العالمي على النفط في العام الجاري سيسجل 101.7 مليون برميل يومياً، مقابل 100 مليون برميل يومياً في 2022.

وأوضح التقرير أن الزيادة بنحو مليوني برميل يومياً مقارنة بالعام الماضي هي نتيجة فتح اقتصاد الصين بجانب صناعة الطيران التي لم تعد بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة.

وتابع رئيس أكبر شركة للنفط في العالم: يوجد العديد من إمكانات النمو في قطاع الطيران، ومع إعادة فتح اقتصاد الصين، ونقص الاستثمارات، فإن هناك بالتأكيد قلقاً على المدى المتوسط إلى الطويل فيما يتعلق بالتأكد من وجود إمدادات كافية في السوق.

هذا وشدد الناصر على ضرورة تنفيذ المزيد من الاستثمارات في إشارة إلى حقيقة أنه مع نضوج حقول النفط واستنفادها تزداد تكاليف الحفر.

وأضاف: هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في الإنتاج لإدارة معدل الانخفاض في حقول النفط عالمياً، إذ يبلغ متوسط معدل الانخفاض لديها حوالي 6٪.

ويتداول خام برنت عند مستويات 84 دولاراً في الوقت الحالي، أي مستقراً على صعيد الأداء منذ بداية العام الحالي، ومتراجعاً بنحو 5٪ مقارنة بنفس الفترة العام الماضي.

وساعدت مخزونات الوقود الأميركية الأعلى من التوقعات في الأشهر الأخيرة، وتوقعات بضعف النمو العالمي في انخفاض أسعار النفط.

لكن الناصر أشار إلى أنه مع تباطؤ نشاط الحفر نتيجة لذلك، فإن انخفاض الإنتاج سيهدد الإمدادات في المستقبل.

شكراً